الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(8)/5/Add.1
18 July 2007

ARABIC
Original: FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف
الدورة الثامنة
مدريد، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
متابعة ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والإعداد للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

متابعة ما انتهى إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من نتائج تتصل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والإعداد للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة

إضافة

موجـــز

في إطـــار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أقر مؤتمر الأطراف في مقرره ٢/م أ-٧ بأهمية الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في إذكاء وعي المجتمع الدولي وحمله على دعم تنفيذ الاتفاقـــية بمزيد من العزم، وذلك بفضل تخصيص مكانة محورية لمواضيع الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصـــحر. وأقرّ مؤتمر الأطراف أيضا بالحاجة إلى التحضير في الوقت المناسب وعلى نحو متعمق لإسهامات اتفاقية المـــتحدة لمكافحة التصحر في هذه العملية. وسعيا إلى ذلك، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يدرج بنداً بشأن التحضير للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في جدول أعمال الدورة الثامنة لمؤتمر الأطـــراف، وأن يُعِـــدّ ورقة عمل، مستندا بوجه خاص إلى نتائج الدورتين الثالثة والخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، لمناقشتها في دورته الثامنة. وقد أُعدّت هذه الوثيقة استجابة لذلك الطلب.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١	٣
ثانياً-	التحدي	٢-٣٣	٣
	ألف- عرض للمشكلة	٢-٩	٣
	باء- الرصيد الطبيعي للبلدان القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.	١٠-١٥	٤
	جيم- مسألة تغير المناخ	١٦-٢٣	٥
	دال- التجارة الدولية	٢٤-٢٥	٥
	هاء- مسألة السكان	٢٦-٢٨	٦
	واو- تكلفة التصحر	٢٩-٣٣	٦
ثالثاً-	أهداف واقعية تستند إلى تجارب ناجحة	٣٤-٦٠	٧
	ألف- السكان المتأثرون بالتصحر توصّلوا إلى إيجاد حلول فعالة والعائدات الاقتصادية لمشاريع التنمية في المناطق القاحلة بلغت نسباً إيجابية...	٣٤-٣٩	٧
	باء- ما السبيل إلى تحقيق معدلات عائدات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية؟	٤٠-٤٥	٨
	جيم- حالة الاستثمارات العامة في الزراعة والإدارة المستدامة للأراضي..	٤٦-٥١	٩
	دال- ينبغي إيجاد إطار كلي ميسّر على الصعيد الوطني لضمان نجاح عمليات مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي والاستثمارات الخاصة	٥٢-٦٠	١٠
رابعاً-	عناصر الإجراءات الممكنة ومحاورها	٦١-١٠٤	١١
	ألف- التدابير الدولية	٦٢-٧٤	١١
	باء- الإجراءات الإقليمية: دور المنظمات الإقليمية	٧٥-٧٨	١٣
	جيم- الإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي	٧٩-١٠٤	١٤
خامساً-	الاستنتاجات والتوصيات	١٠٥-١١٤	١٧

أولا – مقدمة

١- قررت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة، أن تنظم سير أعمالها على أساس برامج متعددة السنوات. ويتعين أن يتوصّل برنامج فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الدورتان السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة) إلى البت في الأولويات المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف والتنمية الريفية والزراعية. وفي سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وتنفيذ توصياته، أقر مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأهمية الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وطلب إلى الأمانة أن تقدم وثيقة توجيهية بشأن تلك المسائل، وذلك بالاستناد بصفة خاصة إلى استنتاجات الدورتين الثالثة والخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وقد قام خبراء استشاريون بإعداد هذه الوثيقة، وهي بالتالي لا تعبر عن آراء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ثانياً – التحدي

ألف – عرض للمشكلة

٢- إن تردي الأراضي والتصحر على وجه الخصوص مسألة تهم أكثر من مليارين من الأشخاص ويتأثر بها ثلث مساحة الأرض ونحو مائة من البلدان موزعة على جميع القارات. وثلاثة أرباع المراعي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة آخذة في التردي.

٣- وقد بيّن تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية أن التصحر حلقة من سلسلة أسباب عالمية وأن أثره ملموس حتى خارج حدود المناطق المتأثرة به بشكل مباشر. وهو بالتالي مشكلة محلية وعالمية على حد السواء، ومشكلة بيئية وإنمائية في الوقت ذاته. والإنسان هو في آن واحد المتسبب في التصحر والمتضرر منه.

٤- وتبين سيناريوهات التنمية في المستقبل أن رقعة الأراضي المتأثرة بالتصحر ستتسع على الأرجح، وذلك بالاقتران مع النمو السكاني وتزايد الاحتياجات الغذائية. فهذان العاملان يستلزمان توسيع الأراضي الصالحة للزراعة على حساب الغابات والمراعي.

٥- وما لم تُتخذ تدابير، فإن الظروف المعيشية لثلث البشرية ستزداد سوءاً لتبلغ حدا لا يطاق (انعدام الأمن الغذائي، والمخاطر الصحية، وزعزعة استقرار المجتمعات، وتزايد الفقر، والنزوح القسري، إلخ). ويمكن اعتبار التصحر كأحد أهم التحديات البيئية والإنمائية في الوقت الراهن.

٦- ومن شأن سياسات الإدارة الاستباقية للأراضي والمياه أن تتيح السيطرة على نحو أفضل على التصحر وآثاره السلبية. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من تكنولوجيا التنبؤ والرصد.

٧- وقد كانت الاتفاقية عند اعتمادها مبعث آمال البلدان المتأثرة. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمل قد تضاءل على مرّ الزمن ليحل محله نوع من الإحباط، ولا سيما على صعيد الجهات الفاعلة الأساسية، على الرغم من استمرار، بل وتفاقم، المشاكل البيئية والإنمائية التي أدت بالمجتمع الدولي إلى اعتماد الصك الهام المتمثل في

الاتفاقـــية. ولوحظ تراجع على صعيد الالتزام في المناطق المتأثرة، ولا سيما في المناطق الريفية، التي شهدت ترديا تدريجيا للأساس الطبيعي الذي تقوم عليه أنشطتها الإنتاجية (الزراعة وتربية الماشية والحراجة).

٨- ومـــن الضروري إذن بلورة خطاب جديد يرمي إلى زيادة الاهتمام بمسائل التصحر وتردي الأراضي في جداول الأعمال الدولية المتعلقة بالتنمية. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري إبراز الصلات المباشرة القائمة بـــين مكافحة تردي الأراضي، والتكيف مع تغيرات المناخ وتخفيف آثارها، والتحكم في المياه، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتجارة الدولية المنصفة، ونزوح السكان، والتأثير في تلك الصلات.

٩- وإشكالية تردي الأراضي معروفة حق المعرفة، كما والحلول المتوخّاة محددة بوضوح. فالمسألة الآن مسألة تصرف بسرعة قبل فوات الأوان.

باء - الرصيد الطبيعي للبلدان القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة

١٠- يؤكـــد تقريـــر البنك الدولي الذي صدر حديثاً بعنوان "أين ثروات الأمم" استنتاجاً توصل إليه تقييم النظم الإيكولوجـــية في الألفـــية مؤداه أن معظم البلدان المتأثرة بتردي الأراضي تستمد إيراداتها من استغلال الموارد الطبيعية المـــتجددة، المصنّفة تحت مسمى "الرصيد الطبيعي". ويلاحظ بخاصة أن الناتج الوطني الإجمالي في بعض البلدان الفقيرة يـــتألف في حدود تتجاوز ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي وتربية الماشية، أما الناتج الوطني في البلدان الغنية فمصدره أرصدة أخرى. ويمثل الرصيد المبوّب تحت مسمى "الأراضي" الجزء الأكبر من هذا الرصيد الطبيعي المتجدد.

١١- وكـــل نقصان في هذا الرصيد سيؤدي بالتالي إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الفقيرة وزيادة ســـكانها فقراً ووقوعهم في ما يعرف بـ "دوامة الفقر". ويترتب على ذلك أنه مع انخفاض الرصيد الطبيعي سيتجه المزارعون ومربو الماشية، بسبب افتقارهم إلى مصادر أخرى للدخل، إلى زيادة المساحات المزروعة دونما تغيير في ممارساتهم. ويترتب على ذلك تواصل تردي الأراضي وانخفاض الخصوبة.

١٢- ولن تقتصر النتيجة على استمرار انخفاض الدخل فحسب، بل سيصاحبها بروز ظواهر من قبيل تلاشي الروابط الاجتماعية، والهجرة القسرية، وتقلص "الرصيد البشري" و"الرصيد المجتمعي"، الأمر الذي يعادل ضياعاً لقدرات الرجال والنساء وتنظيماتهم، في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى حشد جميع الطاقات لتنظيم مكافحة التصحر.

١٣- واستناداً إلى تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، يأتي ترتيب سكان المناطق القاحلة (الذين يعيش ٩٠ في المائـــة منهم على الأقل في البلدان النامية) عموما في مرتبة متأخرة جدا من حيث مؤشري رفاه الإنسان والتنمية مقارنة ببقية سكان العالم. وعلى سبيل المثال، يفوق الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو عشرة أمثال الناتج نفسه في البلدان النامية في المناطق الجافة. ويتجاوز معدل نسبة وفيات الرضع لجميع البلدان النامية في المناطق الجافة (٥٤ في الألف) المعدل نفسه في المناطق غير القاحلة (الغابات والجبال والجزر والمناطق الساحلية) بـ ٢٣ في المائة أو أكثر.

١٤- ويتفاوت ضعف مستوى التنمية البشرية لسكان المناطق الجافة وشدة فقرهم بحسب حدة الجفاف ويختلف من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم.

١٥- وكثيراً ما يكون سكان المناطق الجافة مهمشين اجتماعياً وسياسياً بسبب فقرهم وبعدهم عن مراكز اتخاذ القرار.

جيم - مسألة تغير المناخ

١٦- يتوقع التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تشهد أفريقيا مزيداً من حالات الجفاف والفيضانات، ونقصاً في معدل تدفق المياه في الأنهار الكبرى، وتقدماً للتصحر بسبب نقص المعدل السنوي لسقوط الأمطار ونقص المياه ورطوبة الأراضي. وسيزيد اشتداد الجفاف والفيضانات وغير ذلك من الظروف القاسية وتواترها من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالأمن الغذائي والصحة.

١٧- وعلاوة على ذلك، ستشهد المناطق القاحلة وشبه القاحلة في آسيا انخفاضاً في إنتاجية الأراضي بسبب قسوة درجات الحرارة والإجهاد المائي وانخفاض تدفق المياه ومواردها. وسيتسبب تزايد هيمنة ظاهرة النينيو في اشتداد فترات الجفاف، ولا سيما في أستراليا.

١٨- وسيتأثر جنوب أوروبا بانخفاض رطوبة الأراضي وتدفق المياه، وحدة الظروف القاسية، الأمر الذي ستنجم عنه آثار ضارة تتمثل بصفة خاصة في التعرية.

١٩- وفي أمريكا اللاتينية، سيتزايد تواتر الفياضانات وحالات الجفاف، مما سيتسبب في إلحاق أضرار بالنظم البيئية.

٢٠- وستشهد أمريكا الشمالية، التي تضم مساحات شاسعة من المناطق القاحلة، ظواهر قصوى هي الأخرى.

٢١- وفي جميع المناطق، يزيد تردي الأراضي من تواتر الكوارث الطبيعية ومن حدة أثرها.

٢٢- وتختلف سرعة تأثر السكان الذين يمكن أن يتأثروا بهذه التغيرات المناخية في القرن الحادي والعشرين بحسب مستواهم من حيث التنمية وقدرتهم على التكيف. والسكان الأكثر فقراً هم الأكثر ضعفاً. وتتوقف قدرة النظم البيئية على المقاومة ودرجة حفظ تنوعها البيولوجي على الحالة التي هي عليها.

٢٣- وتبين هذه الأسباب المختلفة أهمية ربط مكافحة تردي الأراضي بتخفيف آثار التغيرات المناخية والتكيف معها.

دال - التجارة الدولية

٢٤- يؤدي عدم استقرار أسعار المنتجات الاستوائية على الصعيد العالمي، التي تتجه أكثر فأكثر نحو الانخفاض، وغلاءُ عوامل الإنتاج، إلى انخفاض دخل المنتجين، ومعظمهم من سكان المناطق القاحلة أو شبه القاحلة الذين يزرعون أراضي لحقها ضرر كبير بسبب انعدام العناصر المغذية. وبصفة عامة، لا يستفيد المنتجون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة المضاربة. وكثيراً ما يعوَّض عن هذا الانخفاض في الدخل، المؤدي بالضرورة إلى عدم الاستثمار في حفظ رأس المال المنتج، بالسعي إلى الحصول على أراض خصبة أخرى على حساب المناطق الحرجية، الأمر الذي يسهم في تردي الأراضي.

٢٥- وتعاني بلدان المناطق القاحلة نسبياً من العزلة ومن الافتقار لمنافذ إلى الأسواق العالمية. وهي تواجه صعوبات في الوصول إلى تلك الأسواق، في الوقت الذي تُوزَّع فيه بسهولة أكبر وفي كل مكان منتجات البلدان المتقدمة، ولا سيما المنتجات الزراعية المدعومة. ويتعين على منظمات مثل منظمة التجارة العالمية أن تراعي ذلك، كما أن من المطلوب البحث عن وسائل مؤازِرة لدعم زيادة قيمة منتجات المناطق القاحلة في سياق التجارة الدولية.

هاء - مسألة السكان

٢٦- يعيش ثلث سكان العالم في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، وهم بالتالي سيواجهون مسألة تزايد مخاطر تغير المناخ. لكن، في الوقت نفسه، تشير مختلف توقعات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان العالم سيرتفع، ولا سيما في أفريقيا. ومن أصل ٨٠٠ مليون شخص أفريقي يعيش اليوم أكثر من ٤٠٠ مليون شخص في مناطق قاحلة؛ وفي غضون عشرين سنة، سيكون على ٨٠٠ مليون شخص تقريباً أن يلبوا احتياجاتهم الغذائية واحتياجاتهم من السعرات الحرارية.

٢٧- وفضلاً عن ذلك، ففي الوقت الراهن يعيش ما لا يقل عن مليار شخص من سكان تلك المناطق في ظروف دون مستوى الفقر المتمثل في دخل يعادل دولاراً واحداً في اليوم. والأساليب التقليدية للتكيف مع ظروف من قبيل حالات الجفاف عفا عنها الزمن، علما بأن هؤلاء السكان هم الأكثر ضعفاً، في حين سيتضاعف، مثلاً، عدد الأشخاص الذين سيتعين إيجاد الغذاء لهم بعد عشرين سنة من الآن. وزيادة إنتاجية الهكتار الواحد والعامل الواحد مسألة مطروحة. وتشير توقعات تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية إلى أن التصحر هو أحد أكبر التحديات الراهنة المتعلقة بالبيئة والتنمية. وعلى الرغم من هذا التحذير ومن وضع الأهداف الإنمائية للألفية، يبدو أن هذا التحدي لا يؤخذ بعين الاعتبار بقدر كاف لا في البلدان المعنية ولا في المجتمع الدولي.

٢٨- وتمثل الهجرة المتنامية من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال ردة فعل آلاف الشباب على تردي الموارد الإنتاجية وتقويض أساس عملهم (ويتجسد ذلك مثلا في شعار "برشلونة أو الموت" وفي توجه آلاف الشباب من أفريقيا الغربية إلى إسبانيا على متن زوارق هشة نتيجة لفقدان الأمل بسبب تردي الأراضي الزراعية وتصحر مناطق الإنتاج).

واو - تكلفة التصحر

٢٩- ثمة لسوء الحظ تقليل من شأن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتردي الأراضي وهي بالتالي غير معروفة تماماً. ومن ثم من الصعب تقديرها. وتشير الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى تقديرات تتراوح بين ١ و٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي؛ وحسب نسبة هذا الناتج إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تمثل التكلفة الاقتصادية في بعض البلدان عدة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

٣٠- وتستند الأساليب المستخدمة إلى تقدير خسائر الإنتاج الزراعي أو إلى تكاليف استصلاح الأراضي. والنتائج الإجمالية في زهاء عشرة بلدان مقدرة بأقل من الحقيقة، لأن الآثار "الخارجية"، مثل تردي مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي، لا تؤخذ في الاعتبار.

٣١- ويبيّن تقييم عالمي أجري في عام ١٩٩٢ أن الخسائر السنوية تعادل ٢٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للمراعي، و١١ مليار دولار بالنسبة للأراضي المروية، و٨ مليارات بالنسبة لزراعة المحاصيل البعلية - أي ما مجموعه ٤٢ مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ كان يعادل في عام ٢٠٠٦، بعد التسوية اعتباراً لنسبة التضخم العالمية، ٦٤ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا بد أيضاً من إضافة أن مساحة تتراوح بين ٥ و٧ ملايين من الهكتارات تضيع سنوياً بسبب حالتها المتردية للغاية أو بسبب عوامل مثل التملح.

٣٢- وهذه التكلفة الاقتصادية الإجمالية لا ينبغي أن تؤخذ بمعزل عن التكلفة الاجتماعية، التي يصعب تقديرها. فالتصحر سيتسبب في الإخلال بتنظيم المجتمعات بسبب السعي إلى إيجاد حلول للتعويض عن تناقص الدخل، مثل الاستدانة لكفالة الأمن الغذائي، وبيع الماشية والممتلكات، واحتدام النزاعات المتعلقة بالحصول على الموارد مثل الأراضي والمياه، وتفكك الأسر، والهجرة المؤقتة، والهجرة النازحة إلى مناطق زراعية أخرى وإلى المدن، وإلى بلدان أخرى.

٣٣- ويمكن أيضاً الحديث عن تكلفة بيئية بالنظر إلى كون: (١) تزايد المساحات المتردية يؤثر على الجسيمات العالقة في الجو، مما يسهم في اختلال الآليات المناخية ويتسبب في إيذاء صحة الإنسان؛ (٢) تزايد تدفق المياه يؤثر على جريان الأنهار وإطماء السدود؛ (٣) تقلص الكتلة الأحيائية والمواد العضوية في الأراضي يحد من قدرتها على الاحتفاظ بالكربون. ويتبين إذن أن التكلفة الإجمالية السنوية للتصحر تفوق بكثير ٦٤ مليار دولار، علماً بأن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥ بلغ زهاء ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ثالثاً - أهداف واقعية تستند إلى تجارب ناجحة

ألف- السكان المتأثرون بالتصحر توصّلوا إلى إيجاد حلول فعالة والعائدات الاقتصادية لمشاريع التنمية في المناطق القاحلة بلغت نسباً إيجابية

٣٤- في البلدان المتأثرة بالتصحر منذ عدة سنوات، قام السكان باستخدام أساليب آنية لمكافحته، مما يتيح تكيّفاً ناجحاً مع حالات الجفاف، كما قاموا بدعم من الأخصائيين أحياناً، بإعمال أساليب أكثر تكاملاً. لكن هذه الأساليب تحتاج إلى دعم خارجي لتجاوز مشكلة افتقار التربة إلى المغذيات مثل الفوسفور، ولإنجاز أعمال مثل مكافحة التعرية، والاستفادة من مياه الأمطار، والغرس، وغير ذلك.

٣٥- وبالفعل، من اللازم تعزيز خصوبة الأراضي. ويتطلب ذلك إمدادات من الأسمدة المعدنية، لأن التربة، خصوصاً في أفريقيا، تفتقر إلى الفوسفور كما تفتقر النباتات المزروعة، في مرحلة نموها، إلى النيتروجين. وتبيّن الإحصاءات العالمية أن معدل الاستهلاك السنوي للأسمدة في الهكتار في أفريقيا يعادل ١٠ كلغ، وهي نسبة غير كافية، في حين تبلغ هذه النسبة ٦٠ كلغ في آسيا وأكثر من ٢٠٠ كلغ في أوروبا.

٣٦- ومن الضروري أيضاً الاعتماد على الري التكميلي. وفي أفريقيا، لا تتجاوز المساحات المزروعة المروية ١٠ في المائة من مجموع المساحات المزروعة.

٣٧- ويُعطي استعمال الأسمدة العضوية والمعدنية، والري التكميلي، وإنجاز أعمال الاستصلاح الفيزيائي والبيولوجي للأراضي نتائج إيجابية، كما يتبين من تحليل عدد من "التجارب الناجحة"، وخاصة في أفريقيا الغربية والهند والصين. ويبين تحليل مشاريع التنمية الريفية ومكافحة التصحر أن الاستثمارات اللازمة لتهيئة المجالات البيئية، بالاعتماد على حد أدنى من الإمداد بالمخصبات، تعادل مبلغاً يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للهكتار لمدّة ثلاث أو أربع سنوات، وأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة المحصول والعائد الاقتصادي بنسبة قد تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة.

٣٨- وغالباً ما يتبين أن استثمارات الإدارة المستدامة للأراضي تجلب عائدات اقتصادية إذا توفرت ظروف معينة.

٣٩- وإلى جانب العوائد الاقتصادية، تجدر إضافة ما يلي:

(أ) المردودية الاجتماعية: كفالة بقاء السكان في وسطهم، وصون النسيج الاجتماعي، وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع المستوى المعيشي ومستوى الرفاه عموماً.

(ب) المردودية البيئية: وضع حد لتناقص التنوع البيولوجي، والتكيف مع التغيرات المناخية، والإسهام في تخزين الكربون، والحد من آثار الكوارث الطبيعية.

باء - ما السبيل إلى تحقيق معدلات عائدات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية؟

٤٠- تطرح في هذا الصدد مسائل هامة من قبيل ما يلي:

(أ) من جهة، أن يفتقر المزارعون ومربو الماشية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة لإمكانات الاستثمار في أراضيهم لاستصلاحها وحفظها ولزيادة إنتاجيتها، وبالتالي زيادة المداخيل؛

(ب) من جهة أخرى، لا بد من التساؤل عما إذا كان يجب أن يتحمّل المربون والمزارعون وحدهم تكلفة ضمان أن توفر النظم البيئية في مناطقهم الخدمات البيئية المنتظرة منها على الصعيد العالمي.

٤١- وبالتالي يطرح السؤال لمعرفة من الذي عليه أن يستثمر في المناطق القاحلة.

٤٢- ويدعم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الفكرة القائلة إن الاستثمار في الاستدامة البيئية يمكن أن يكون فعالاً ويتيح حافزاً قوياً للتنمية.

٤٣- ويشير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الاستثمارات المحددة أهدافها بدقة (مثل أعمال تهيئة الأراضي الزراعية ذات التعرية البطيئة) تدر عائدات تفوق ٣ دولارات عن كل دولار يُستثمر. ويؤكد أيضاً أنه في حالة استقرار أسعار حصص انبعاثات غازات الدفيئة (المقاسة بكمية ثاني أكسيد الكربون الموجودة) عند مستوى يتجاوز ٣ دولارات للطن، فإن البلدان ستجد أن من مصلحتها حفظ الغابات باعتبارها خزاناً للكربون بدل إزالتها.

٤٤- وبعض الاستثمارات في مجال الزراعة القائمة على حفظ الطبيعة، ولا سيما البذر تحت الغطاء النباتي، مجدية اقتصادياً واجتماعياً، ومن حيث تخزين الكربون (البرازيل وتونس والكاميرون ولاو).

٤٥- ومصادر التمويل معروفة بالفعل:

(أ) التمويل العام: ميزانية الدول وأجهزة الإدارة المحلية؛ والأموال المتأتية من المساعدة الإنمائية الرسمية، والقروض أو الهبات المقدمة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بما في ذلك من البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية؛ والتمويلات الإضافية المتأتية من آليات مثل مرفق البيئة العالمية، علماً بأن نسبة هذا التمويل العام التي تخصص للإدارة المستدامة للأراضي ولمكافحة التصحر ضعيفة (٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٥)؛

(ب) التمويل الخاص: مصارف التنمية الوطنية والإقراض الزراعي؛ والأموال المتأتية من الاستثمارات المباشرة في الخارج. لكن نادراً ما تقدم المصارف قروضاً إلى المزارعين ومربي الماشية الذين يتسم نشاطهم بطابع أُسَري بسبب افتقارهم إلى الكفالات والضمانات اللازمة. لكن تلك المصارف يمكنها أن تولي اهتماماً إلى رفع قيمة المنتجات الزراعية بتمويل تحويلها في عين المكان، أو إلى تنمية الموارد الطبيعية (إدارة المنتزهات الطبيعية والمناطق المحمية مثلاً)؛

(ج) استثمارات المزارعين ومربي الماشية أنفسهم، علماً بأنها غير كافية كما ذُكر آنفاً؛

(د) الاستثمارات المتأتية من استخدام أموال المهاجرين العائدين. ففي عام ٢٠٠٥، بلغت تلك الأموال أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أكثر من ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية. وهي تستخدم بصفة خاصة من أجل التغذية والصحة والتعليم ولتسديد النفقات العاجلة لأسر المهاجرين. ومن الممكن أن تستخدم في صناديق لضمان القروض الخاصة؛

(هـ) القروض المتأتية من التمويل الصغير، والتي عادة ما تكون غير كافية وتسخّر لاستثمارات أخرى؛

(و) الأموال المتأتية من المنظمات غير الحكومية والتي تُحصّل من جهات مانحة خاصة أو من مؤسسات؛

(ز) المصادر الأخرى التي ينبغي استكشافها: آلية التنمية النظيفة وصناديق الكربون.

جيم - حالة الاستثمارات العامة في الزراعة والإدارة المستدامة للأراضي

٤٦- تبين التحليلات التي أجريت خلال عام ٢٠٠٦ أن الاستثمارات الزراعية، وتلك المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والمتأتية من المساعدة الإنمائية الرسمية، قد أخذت في الانخفاض منذ أكثر من خمس وعشرين سنة.

٤٧- فمثلاً، في أفريقيا، بلغت الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية ١,٩ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨١، أي ما يعادل ٢٢ في المائة من قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وفي عام ١٩٩١، بلغت ١,٧ مليار دولار، أي ما يعادل ١٣ في المائة من قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وفي عام ٢٠٠١ بلغت ٠,٩٩ مليار

دولار، أي ما يعادل ٦ في المائة فقط من قيمة تلك المساعدة؛ وفي الوقت ذاته، ارتفعت المساعدة الغذائية من ٠,٩ مليار دولار إلى ١,٤٩ مليار دولار.

٤٨- وبلغت قروض البنك الدولي المخصصة للتنمية الريفية، والتي كانت تمثل في عام ٢٠٠٤ نسبة ٣٨ في المائة من إجمالي المعونة المتعددة الأطراف، مستوى ناهز ١,٥ مليار دولار، أي ما يعادل نسبة تتراوح بين ٧ و٨ في المائة من تلك القروض، مقابل ٢,٤٢ مليار دولار في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧.

٤٩- وفي ظـــرف أربع سنوات، أي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، خصص مرفق البيئة العالمية ما مجموعه ٢٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمسائل المتعلقة بتردي الأراضي.

٥٠- وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، خصصت مفوضية الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٥٦ مليون يورو سنوياً لهذه المسائل؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، خصصت ألمانيا ٨٣ مليون يورو، وفرنسا ٦٢ مليون يورو، والمملكة المتحدة ٦٩ مليون يورو.

٥١- ولا تتوافر بيانات دقيقة بشأن الأموال المتأتية من ميزانيات مختلف البلدان. وعلى سبيل المثال، خصصت الصـــين ١٣ ملـــيار دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال عشر سنوات للإدارة المستدامة للأراضي بعدما قدرت دراسة أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تردي الأراضي كانت تعادل ١٠ مليارات من الدولارات سنوياً كتكلفة مباشرة وحوالي ٣٠ مليار دولار كتكلفة غير مباشرة. ومعلوم أن بوركينا فاسو كانت قد رصدت ١٧٠ ملـــيون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإدارة المستدامة للأراضي في إطار برنامجها الاستراتيجي للحد من الفقر وبرنامج عملها الوطني.

دال- ينـــبغي إيجاد إطار كلّي ميسِّر على الصعيد الوطني لضمان نجاح عمليات مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي والاستثمارات الخاصة

٥٢- أكـــدت الـــدورات المتتالـــية للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن ضمان نجاح عمليات الإدارة المستدامة للأراضـــي ومكافحـــة التصـــحر، بالاعتماد على إطار مؤسسي وقانوني واقتصادي جيد، يتطلب تلبية عدد من الشروط.

٥٣- والدروس المستخلصة من التجربة توجز النُهج المناسبة للتنمية البيئية القائمة على المشاركة. وسيُستَكمل دعـــم تشخيص السكان المتأثرين لاحتياجاتهم وللقيود التي يواجهونها باتباع نهج مرن وتنسيق محكم بين الجهات الفاعلة يراعيان بُعد استصلاح الأراضي.

٥٤- وتم اختـــيار العمل في الأجل الطويل بحيث لا تتوقف العمليات ما أن يتوقف الدعم الخارجي. وتشكّل الأنشطة المكملة للأنشطة الزراعية الرامية إلى تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية وزيادة الدخل جزءاً من وضع البرامج.

٥٥- والعمليات الناجحة هي بالتالي تلك التي يضطلع بها السكان أنفسهم، الأمر الذي يتطلب مستوى تنظيمياً جيداً للمجتمع المدني، ولا سيما وجود منظمات فعالة للمزارعين ومربي الماشية.

٥٦- ويتعين أن يكون السياق التشريعي الذي ينظم الوصول إلى الموارد واضحاً، ويشمل ذلك ضمان الحصول على الأراضي وفقا لأنظمة عقارية مأمونة؛ وضمان الحصول على المياه بفضل أنظمة ملائمة لإدارة المياه يتقيد بها المستهلكون؛ وتقاسم الدخل المستمد من الموارد الطبيعية حسب قواعد محددة.

٥٧- ويتعين تحديد إطار استثمار الأموال الخاصة وضمانه، ويشمل ذلك التقيد بقانون الاستثمارات وعدم تغييره بكثرة. ويتطلب ذلك سياسات عامة مستقرة تضمن المبادرات الخاصة إلى جانب السعي إلى تحديد الأعمال التي تشارك فيها القطاعات العامة والخاصة.

٥٨- ويتعين الاهتمام بالتكنولوجيا التقليدية وتعزيزها بتكنولوجيات حديثة مستمدة من البحث وفق إجراءات مناسبة.

٥٩- ويتعين أيضاً معالجة مسألة أخرى هي أن ظروف الوصول إلى الأسواق يجب ألا تكون مجحفة بالمنتجين في البلدان القاحلة، بل يجب بالعكس أن تسمح بتطوير منتجاتهم؛ ويمكن بحث مسألة استعمال شهادات المنشأ أو العلامات التجارية لتيسير دخول منتجات المناطق القاحلة إلى السوق العالمية.

٦٠- وآخر نقطة يتعين معالجتها لكفالة نجاح عمليات الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر تتمثل في استقرار أسعار المنتجات الزراعية. والأمر يتعلق من جهة باستقرار أسعار المواد الزراعية الأولية (البذور والأسمدة) والمعدات (المباذر والأدوات)، ويتعلق من جهة أخرى باستقرار أسعار بيع المنتجات، سواء كانت محاصيل غذائية (الذرة البيضاء والذرة) أو محاصيل تجارية (القطن).

رابعاً - عناصر الإجراءات الممكنة ومحاورها

٦١- تتوزع محاور التدخل لتقليص الضعف الاجتماعي وضعف النظم البيئية إلى تدابير دولية وتدابير إقليمية وتدابير وطنية وتدابير محلية.

ألف - التدابير الدولية

١- دور الاتفاقية الحفّاز

٦٢- مقارنة مع جميع المنظمات الدولية التي تشارك في إدارة البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، تحمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تضم ١٩١ بلدا طرفا، في طياتها مزايا هامة وردت في نصها لتحسين الإدارة المستدامة للأراضي ولعب دور حفّاز في البلدان القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

٦٣- وتحدّد المواد ٤ و٥ و٦ من الاتفاقية بوضوح التزامات البلدان المتأثرة بالتصحر والتزامات البلدان المتقدمة أيضاً، حيث لا تقتصر على الجوانب الفيزيائية لتردي الأراضي، بل تضع في الاعتبار كذلك الطابع المتكامل لمكافحة التصحر وصلاته بمكافحة الفقر.

٦٤- وترمي التوصيات والمقررات المتخذة خلال الاجتماعات الأخيرة لمؤتمر الأطراف والدورتين الثالثة والخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى إقامة نظم زراعية ونظم للإدارة المستدامة للأراضي، وتعبئة المزيد من

الأمـــوال العامة والخاصة، وضمان سياسات عامة تتميز بالاستقرار، ولا سيما فيما يتصل بالحصول على الموارد، والأنظمة العقارية، وتعزيز منظمات المجتمع المدني، ولا سيما تجمّعات المزارعين.

٦٥- والـــتوجهات الاســـتراتيجية التي يُعتزم تحديدها في إطار الاتفاقية خلال مؤتمر الأطراف الثامن ستجمع من دون شـــك بين التشديد على احتياجات الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المتأثرة ومتطلبات نهج أكثر مواءمة لحماية النظم البيئـــية. وســـتهدف هذه التوجهات بكل تأكيد إلى ما يلي: (أ) النهوض بمستوى معيشة سكان المناطق القاحلة بفضل استثمارات مفيدة في مجال استخدام الموارد، الأمر الذي سوف يُمَكّنهم من التكيف مع التغيرات المناخية؛ (ب) استصلاح الـــنظم البيئـــية المتردية لكي تتسنى الاستفادة من دورها ووظائفها على أكمل وجه؛ (ج) كفالة الأمن الغذائي، وحفظ التنوع البيولوجي، وتعزيز تخزين الكربون في المناطق القاحلة؛ (د) حشد الموارد اللازمة.

٦٦- والبلدان الأطراف مدعوة إلى الانخراط أكثر في العمل الرامي إلى تحقيق أهداف الاتفاقية، كما أن كلاً من الأمانة والآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية مُطالَبين بتوثيق الروابط. ويتعين أن تكون برامج العمل الوطنية عناصر أساسية في أطر الشراكة مع البلدان وأن تستخدم كأساس للطلبات المقدمة إلى هيئات التمويل.

٢- دور باقي المؤسسات الدولية

٦٧- تتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي التزامات مماثلة للالتزامات التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولا سيما الالتزام المتعلق بإعداد خطط وطنية لحفظ التنوع البيولوجي. وقد وضعت الاتفاقية فيما يتعلق بالأراضـــي القاحلة وشبه الرطبة برنامجا لحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام. ويرتبط تنفيذ هذا البرنامج بأعمال يشارك فيها المسؤولون عن الاتفاقيتين وتشارك فيها الجهات الفاعلة المحلية.

٦٨- وتنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على خفض انبعاثات غازات الدفيئة - وهي مسألة لا تنطـــبق عـــلى أغلبية البلدان القاحلة، ولا سيما في أفريقيا - لكنها تنص أيضاً على تعزيز الأعمال الرامية إلى تخـــزين الكـــربون. ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق إعادة تغطية الأراضي القاحلة بالنباتات (عن طريق غرس الأشـــجار أو زراعة محاصيل مناسبة تحت غطاء نباتي شبه دائم). والتدابير المتخذة، مثل إنشاء صندوق الكربون وآلية التنمية النظيفة، يمكن أن تتيح أوجه دعم جديدة للبلدان القاحلة.

٦٩- ولم تبد مصارف التنمية الإقليمية إلى حد الآن دعماً قوياً لعمليات الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر.

٧٠- ولاحظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن الاستثمار الزراعي العام للفرد في المناطق الريفية لا يتجاوز ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة في غرب أفريقيا، ويقل عن ٧ دولارات في شرق أفريقيا، ويتراوح بين ٥٠ و ٧٠ دولاراً في بلدان آسيا، فقام ببلورة نشاط هام يعنى بالزراعة في البلدان الفقيرة. ويتمثل مبدأ تنفيذ البرنامج في تحديد الاحتياجات المحلية ودعم المزارعين وتنظيماتهم والخدمات المالية في الريف. ويتفق ذلك تماماً مع الالتزامات الواردة في نص الاتفاقية.

٧١- والبـــنك الدولي الذي خلص إلى نفس استنتاج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والذي يسعى إلى المساعدة في بلوغ أهداف الألفية، يعتزم زيادة استثماراته في قطاعات الزراعة والتنمية الريفية لتصحيح هذا الوضع.

٧٢- وفيما يتعلق بأفريقيا، اتخذ البنك الدولي مبادرة الشراكة التي أُطلق عليها "الأرض الأفريقية"(TerrAfrica) من أجل مساعدة بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء على إعمال رؤية مشتركة وطويلة الأجل للبرنامج الاستراتيجي للاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، وبهدف الاستجابة لاحتياجاتها، ولا سيما احتياجات البلدان القاحلة وشبه القاحلة. ويؤمل أن تؤدي هذه الشراكة إلى عمليات لاستصلاح الأراضي وإعادة تهيئتها لمكافحة الفقر واستعادة وظائف النظم البيئية.

٧٣- وقام مرفق البيئة العالمية بوضع البرنامج التنفيذي رقم ١٥ للإدارة المستدامة للأراضي ليتسنى تكميل أنشطة مكافحة التصحر التي تندرج في برامج العمل الوطنية. لكن يؤمل أن يتوافر إطار ملائم آخر يتيح زيادة عدد اتفاقات الشراكة، ضمن أطر الشراكة مع البلدان، ليتسنى تحسين الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٧٤- ودور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أساسي لتوجيه اهتمام العالم إلى تطورات الحالة الزراعية والغذائية، وكذلك لاتخاذ مبادرات استباقية واستكشاف الحلول.

باء - الإجراءات الإقليمية: دور المنظمات الإقليمية

٧٥- أتاحت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر صياغة واعتماد برامج عمل إقليمية ودون إقليمية. ومنذ بداية فترات الجفاف الكبرى، نُفذت أنشطة دون إقليمية شملت على الخصوص آسيا الوسطى وأمريكا الوسطى وأفريقيا. وتتعلق تلك الأنشطة بالتدريب وتنسيق البيانات وتبادل البيانات والأساليب وبوضع نظم مشتركة للإبلاغ والإنذار المبكر. وتكمن صعوبة تلك الإجراءات دون الإقليمية في الجمع بين دور الهيئات دون الإقليمية ودور الهيئات الوطنية. وتبذل جهود كبيرة في بعض المناطق، مثل أفريقيا التي تزودت بأدوات للشراكة مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٧٦- ووضعت البلدان الأفريقية عدداً من الاستراتيجيات التي ترمي في المقام الأول إلى مكافحة تردي الأراضي عن طريق الزراعة والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، مع الحرص على إسناد دور معزَّز للسكان المستفيدين.

٧٧- وقد تحققت نجاحات تمثلت فيما يلي:

(أ) على الصعيد التشريعي والمؤسسي: صياغة واعتماد اتفاقيات محلية تشكل أُطراً للإدارة اللامركزية والتشاركية للموارد الطبيعية في المناطق المحلية، الأمر الذي سمح بالحد من النزاعات وتقليص الضغط على هذه الموارد، وقيام بلدان منها الجزائر مثلاً بإنشاء صندوق وطني لتنظيم التنمية الزراعية، وهو ما أتاح غرس أشجار على مساحة تتجاوز ١,٢ مليون هكتار وصون أكثر من ٢,٨ مليون هكتار من الأراضي وتحسينها؛

(ب) على الصعيد التنفيذي: مكافحة الترسبات الرملية وحماية المنخفضات، عن طريق التشجير المكثف، وهو ما أتاح مثلا تطوير محاصيل البستنة والزراعة على امتداد ساحل السنغال من داكار إلى سان لوي، وتعزيز القدرات التقنية والتنظيمية والمالية للمجتمعات المحلية (النساء والشباب) بإشراكهم في برامج إعادة تهيئة الأراضي المتردية وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل غير الأنشطة الحرجية والزراعية؛

(ج) عـــلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي: اتخذ الزعماء الأفارقة مبادرات جريئة. ويتعلق الأمر مثلاً بالشق المتعلق بالبيئة ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يعطي الأولوية لمكافحة التصحر؛ وبـــرنامج التنمـــية الزراعـــية الأفريقية الشاملة، الذي يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي؛ و`الحزام الأخضر الكبير للاســـتغلال الفعـــال لموارد الصحراء`، وهو مبادرة اتخذتها دول الصحراء والساحل؛ ومبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي/مصرف التنمية الأفريقي المتعلقة بالسياسات العقارية في أفريقيا، التي ترمي إلى التوصل إلى تحسين السياسات والمسائل العقارية؛ وبرنامج إدارة المياه المشتركة في الطبقات المائية الجوفية العابرة للحدود، الذي وضعه مرصد الصحراء والساحل.

٧٨- وثمة مبادرة هامة يتعين التركيز عليها، وهي مبادرة `الأرض الأفريقية`. وقد اتخذها البنك الدولي بالتعاون مع شركاء آخرين في مجال التنمية، وبالتنسيق مع الاتفاقية والآلية العالمية. ويتعلق الأمر بإطار موحد للشراكة هدفه تعزيـــز تنفيذ ممارسات للإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق تضمين الاستراتيجيات الوطنية للبلدان أنشطةً للتدخل.

جيم – الإجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي

٧٩- مـــن الأهمية بمكان بالنسبة للهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية وصلاته بالأهداف الأخرى أن يراعي قطاع البيئة أهمية الموارد الطبيعية باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج التي يعتمد عليها معظم الفقراء.

٨٠- وفي بلد مثل السنغال، "يعيش ٧٥ في المائة من الأسر الفقيرة في المناطق الريفية، كما أن ٦٠ في المائة من الأسر الريفية فقيرة". ويمثل الرصيد الطبيعي أهم جزء من رصيد السكان الأكثر فقراً. وبالتالي فإن ذلك يبرر قيام حكومات البلدان الفقيرة بإدارة مواردها الطبيعية إدارة رشيدة.

٨١- ومن المعلوم أن الموارد الطبيعية تتيح منافع بيئية ثمينة تستفيد منها قطاعات الزراعة وتربية الماشية والمصائد والحراجة والطاقة والسياحة والمياه وغير ذلك. وبالتالي، فإن تردي الموارد الطبيعية يؤثر سلباً على الصحة وعلى نمو تلـــك القطاعـــات. ومن الأهمية بمكان إذن إبراز إسهام الموارد الطبيعية في نمو مختلف تلك القطاعات الاقتصادية وضمان استمرارها وتحقيق نمو ملائم للفقراء.

٨٢- بـــيد أن توجيه جميع تلك الأنشطة مسألة تتوقف بالأساس على إرادة الحكومات. والأعمال المضطلع بها عـــلى الصـــعيد الوطني وما يترتب عليها على الصعيد المحلي هي أساس نجاح عمليات مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي، ومن ثم نجاح مكافحة الفقر.

١- مـــاذا يلـــزم مـــن الموارد ومن عليه أن يتحمل عبء الاستثمار وما هو الأسلوب الذي ينبغي اتباعه في تنفيذ الإجراءات؟

٨٣- بشير عدد من "التجارب الناجحة" وتحاليل التكلفة مقارنة مع المزايا، وعددها أقل من اللازم مع الأسف، إلى أن تكلفة الاستصلاح، بما في ذلك استعمال حد أدنى من الأسمدة المعدنية، تناهز ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للهكتار وفي السنة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، قبل أن يتسنى الحصول على عائد اقتصادي إيجابي.

٨٤- وبينت دراسة لمرفق البيئة العالمية والآلية العالمية (L. Berry, 2006) أن الإسهام المالي في تقليص التردي قد يكـــون أقل من تكاليف التردي في المناطق نفسها. ويُقترح أن تقوم الآليات المذكورة سالفا بزيادة إسهامها في الإدارة المستدامة للأراضي من ١٠ إلى ١٥ في المائة، مما سيتيح توفير مبلغ يتراوح بين ١٠ و١٢ مليار دولار من دولارات الولايـــات المـــتحدة سنوياً، وهو ما سيكون كافياً لعكس اتجاه حالات تردي الأراضي وإتاحة دخل للسكان الأكثر فقراً.

٨٥- لكـــن من سيتحمل تكلفة الاستثمار؟ لقد سبق وصف مصادر التمويل: لا يكفي أن يستثمر المزارعون ومـــربو الماشية من البلدان المتأثرة أنفسهم في السنوات الأولى، لأن مستواهم المعيشي هو أصلاً أدنى من مستوى الفقر ولأنهم غير قادرين على تمويل المنافع التي توفرها النظم البيئية على الصعيد العالمي وليسوا ملزمين بذلك.

٨٦- وثمة إمكانيات أخرى تتمثل فيما يلي: ميزانية الدول، التي يتعين عليها أن تدير أولويات متعددة (الصحة والتعليم والهياكل الأساسية والأمن العام والإدارة الأساسية وغير ذلك)؛ والجهات المستثمرة الخاصة، أي مصارف الإيداع ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية، التي لم تقدم قط إلى حد الآن قروضاً إلى مزارعين يتسم نشاطهم بطـــابع أُسَـــري لأنهم يفتقرون إلى الضمانات اللازمة؛ والقروض الصغرى، التي لا يمكن أن توفر المبالغ اللازمة. ويبقى استخدام جزء من الأموال التي يرسلها المهاجرون، والتي يستخدم الجزء الأكبر منها في تغطية الاحتياجات الأسرية الأساسية (التغذية والصحة والملابس والتجهيزات المنزلية والتعليم).

٨٧- ويجـــب أيضـــاً استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، الثنائية أو المتعددة الأطراف، المقدمة كقروض و/أو كهبات. ومن أجل تعبئة هذه المساعدة الإنمائية الرسمية، يتعين أن تصدر الطلبات من الدول، فهي إذن الجهة التي علـــيها أن تضـــع عـــلى رأس الأولويات الاستثمارات التي ترصد للإدارة المستدامة للأراضي؛ وكثيرا ما يكون لوكـــالات المســـاعدة برامجها وأساليب عملها الخاصة. وليس مؤكداً أن تكون أدوات المساعدة الإنمائية الرسمية ملائمة بما يكفي لوصول المساعدة إلى الفاعلين الحقيقيين في مجال مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي، ألا وهم المزارعون ومربو الماشية.

٢- ما هي الاستثمارات اللازمة وما هي أنواع الزراعة ومكافحة التصحر والإدارة المستدامة للأراضي والتنمية الريفية التي يتعين أن ترصد لها تلك الاستثمارات؟

٨٨- عـــند تناول مسألة الاستثمار في الزراعة والإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر، من الضروري تحديد القطاعات التي يتعين التدخل فيها وتحديد أهدافها وأولوياتها على الصعيد الوطني والمحلي. وحبذا لو يسهم الاســـتعراض والتوصيات في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في بلوغ الأهداف التالية.

٨٩- **يمكـــن أن يكون الهدف الأول استصلاح الرصيد الطبيعي وإعادة تأهيله** بهدف إصلاح الآثار الضارة للـــتعرية والـــتردي الذي تتعرض لـــه المناطق التي لحقها تدهور شديد بالفعل؛ وتفادي حدوث تردي الأراضي بالتحســـب لـــلمخاطر التي قد تظهر مستقبلاً في مناطق ظلت مصونة تقريبا إلى حد الآن؛ واستصلاح الأراضي

المزروعة حالياً أو المستخدمة كمَراع حتى يتسنى رفع مستوى خصوبتها وقدرتها على الاحتفاظ بالمياه وتركيز المادة العضوية فيها.

٩٠- ومن الضروري تنفيذ أهداف الإصلاح والوقاية المذكورة استجابة لأربعة متطلبات أساسية بيئية واقتصادية واجتماعية لجميع المجتمعات المهددة وللعالم بأسره، التي تتمثل فيما يلي: استعادة وظائف النظم البيئية القاحلة وشبه القاحلة؛ واستعادة الوظيفة الإنتاجية للأراضي لضمان الأمن الغذائي مع مراعاة تضاعف عدد السكان المتوقع في أفريقيا مثلاً؛ ومكافحة الفقر بفضل الموارد الجديدة المستمدة من الأراضي المستصلحة؛ وأخيراً التصدي لتفكك الروابط الاجتماعية، وفقدان السكان لقدراتهم، وموجات الهجرة.

٩١- وهذه الاستثمارات التي يتعين القيام بها في الميدان تتفق أيضاً مع أهداف الاتفاقيات الثلاثة: تغير المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي.

٩٢- **الهدف الثاني يمكن أن يكون في تحديد النظم الزراعية، والرعوية، والزراعية الرعوية، والزراعية الحرجية المستدامة التي تستجيب لأهداف الإنتاج وحماية البيئة**. وقد وصف بعض الباحثين هذه النظم بالثورة "الخضراء المضاعفة"، ذلك أن المتوخّى من خلال استثمار الأموال في أعمال الإصلاح، هو زيادة الإنتاج مع المحافظة في نفس الوقت على رأس المال الطبيعي عند مستوى عال. وبالتالي يتعين أن تنصب الجهود المبذولة على تحديد نظم أكثر كثافة، تعتمد على الري التكميلي والأسمدة المخصبة والبذور المختارة والممارسات الزراعية المتجددة ونظم المعلومات والإنذار المبكر.

٩٣- ويتطلب تحقيق هذا الهدف اختيار الزراعات التي يتعين التوصية بها. ومن المطلوب القيام ببحث على المستوى الوطني ودون الإقليمي لتناول مسألة التوازنات القائمة بين الزراعات الغذائية (أنواع الذرة البيضاء والدخن والذرة وغيرها من المحاصيل الغذائية) والزراعات التجارية مثل القطن، الرامية إلى توفير دخل للمزارعين.

٩٤- **الهدف الثالث هو الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي**؛ فتحويل النظم الزراعية يعني أيضاً تغيير التنظيمات المجتمعية، لأن الابتكار لا يمكن أن يكون ملائماً إلا إذا رغب المجتمع في ذلك واستنبط أساليب جديدة لتسيير شؤونه. ومن المطلوب بالتالي الاستثمار في تدريب الأشخاص (التعليم الأساسي والتثقيف في مجالات البيئة والزراعة والرعي)، وفي المساعدة على تشكيل تكتلات للمزارعين ومربي الماشية.

٩٥- وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان ضمان نجاح عملية اللامركزية الجارية، ويعني ذلك أن تمسك المجتمعات المحلية وأجهزة الإدارة المحلية الريفية بزمام مستقبلها، وأن يكون لها استقلال مالي حقيقي وقدرة على التعاقد مع المصارف أو الوكالات التي تعمل في مجال المساعدة الإنمائية، حتى يتسنى توفير الأموال لمستخدميها النهائيين من مزارعين ومربي ماشية.

٩٦- **من المفروض أن يكون الهدف الرابع إقامة اقتصاد سوق منظم تتسم أسعار المنتجات الزراعية فيه بالاستقرار**. وكما جاء في الفقرة ١٠، ليس بالإمكان التعويل على انخراط المزارعين ومربي الماشية في استصلاح أراضيهم وفي الممارسات الزراعية والممارسات المتعلقة بتربية الحيوان ما لم تكن لهم ضمانات ببيع منتجاتهم بأسعار معقولة وتتميز بالاستقرار.

٩٧- ويلاحظ حالياً أن الأسواق تشهد تقلباً في أسعار الحبوب التي يمكن أن تتضاعف قيمتها في السنة الواحدة، كما يلاحظ أن أسعار المنتجات الغذائية المستوردة دون مستوى الأسعار في الأسواق المحلية. وتخشى تنظيمات المزارعين، ولا سيما في أفريقيا، أن يكون الانفتاح التام للأسواق في عام ٢٠٠٨ عاملاً مضراً بمصالح المزارعين.

٩٨- ومن المطلوب تعزيز القدرات التفاوضية للمزارعين والمفاوضين الوطنيين في محافل مثل منظمة التجارة العالمية.

٩٩- وكما ذُكر آنفاً، تمثل إقامة بيئة مؤسسية وتشريعية ملائمة وسياسات عامة تضمن الحصول على الموارد والاستثمار شرطاً مسبقاً لازماً لتحقيق الأهداف أعلاه.

١٠٠- **يجب أن يرمي الهدف الخامس إلى النهوض بأنشطة أخرى غير الأنشطة الزراعية وأنشطة تربية الماشية.** فتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة، القائمة على حفظ الموارد الطبيعية وتسويق المنتجات بإعمال سياسات تقوم على مسارات قطاعية متكاملة، مثال آخر للاستراتيجية المجدية.

١٠١- ويوصى بإعمال إجراء إيجابي يتمثل في مساعدة التجمعات النسائية وجماعات الشباب في أنشطتهم القائمة على استغلال الموارد الحرجية (استغلال الصمغ العربي وشجرة أم القرن) عن طريق تقديم تمويل كاف لتجهيز وحدات تحويل المنتجات بهدف زيادة قيمتها، ولإتاحة وسائل النقل والتسويق. وتعدّ أنشطة التحويل وزيادة القيمة المضافة في عين المكان أمراً ضرورياً.

١٠٢- ويتعين كذلك التفكير في أنشطة أخرى من شأنها أن تسهم في النهوض بالمناطق القاحلة. ومن الأمثلة التي تذكر في هذا الصدد ما يلي: توليد الطاقة الشمسية، التي يمكن أن تستفيد من مخزون هائل؛ وقدرات تربية الأحياء المائية في بعض المناطق؛ وقدرات السياحة البيئية؛ والنهوض باستغلال إمكانات الحياة البرية والواحات والمناطق الطبيعية المحمية.

١٠٣- وتزخر المناطق القاحلة بمخزون من المُوَرِّثات المفيدة في استنبات أنواع محسنة، مثل النباتات المقاومة للتصحر، عن طريق استخدام أساليب علم الوراثة التقليدي. ويتعين من أجل ذلك أن تتحكّم السياسات الحكومية في العمليات الجارية.

١٠٤- وأخيراً، يظن البعض أن المناطق القاحلة وشبه القاحلة يمكن أن تتخصص إما في إعادة التحريج بهدف إنتاج الحطب أو إنتاج الوقود الأحيائي. وفي هذه الحالة، من المطلوب كفالة التوازنات الضرورية بين هذا المورد والاستقلالية الغذائية، التي قد تتضرر من ذلك إذا ما لم تكن أسعار المنتجات الزراعية مجدية بما فيه الكفاية مقارنة مع أسعار الوقود الأحيائي الذي يعتزم إنتاجه.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٥- تمثل ضخامة ظاهرة التصحر تحدياً يواجهه العالم، حيث يتأثر به ملياران من الأشخاص وثلث مساحة الكرة الأرضية ومائة بلد من جميع القارات. والسكان الأكثر فقراً، ولا سيما في أفريقيا، هم الأكثر تأثرا. لكن هؤلاء السكان يستمدون معظم دخلهم من الموارد الطبيعية. ويتوقع البعض منذ الآن انعكاسات لا تحصى من حيث الهجرة القسرية وتهديدات الأمن العام. وإذا ما استمرت الموارد الطبيعية في النضوب، فإن الفقر سيستفحل وستنخفض القدرة على التكيف مع تغير المناخ، كما ستتضاءل وظائف النظم البيئية.

١٠٦- ولهـــذا التردي تكلفة يمكن أن تعادل بضع نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وسيزداد هذا الـــتحدي تفاقماً لا محالة إذا ما ازداد عدد السكان بدون حصول تغير في نظم الإدارة المستدامة للأراضي. وثمة تســـليم بوجود حلول فعالة لاستصلاح القدرات الإنتاجية للأراضي. ويتعين توفير الشروط المؤسسية والقانونية والاقتصادية المؤاتية لإعمالها.

١٠٧- وباعتبار المزارعين ومربي الماشية أطرافاً معنية بالتصحر وبمكافحته، فإنه من الضروري أن يكونوا قادرين عـــلى الاســـتفادة من ظروف مؤاتية ومن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية على سبيل الأولوية طالما تعلق الأمر بالفئات الأكثر فقراً.

١٠٨- ولم تفـــتأ حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تخصص، على الصعيد العالمي، للإدارة المستدامة للأراضي وللاستثمارات الزراعية تتقلص منذ خمس وعشرين سنة.

١٠٩- ويوصـــى إذاً بعكـــس هذا الاتجاه، وبخاصة تعديل طرائق تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى يتسنى أن تستفيد منها في المقام الأول الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة التصحر وتجمعاتها المهنية. وفي هذا السياق، يمكن لاتفاقية مكافحة التصحر، أو بالأحرى يجب عليها، أن تؤدي دوراً تيسيرياً لا غنى عنه.

١١٠- وبسبب الصلات الواضحة التي يتزايد التسليم بها بين التصحر وباقي المواضيع المتعلقة بالبيئة العالمية، مثل حماية التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ، يجب أن تكون الاتفاقية محور تلاق من أجل التنفيذ المتآزر لجميع الاتفاقيات البيئية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على صعيد القاعدة الريفية.

١١١- ويتعين على لجنة التنمية المستدامة أن تحدد أولويات واضحة بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى تقديم دعم مباشر إلى المزارعين. ويتطلب الاستصلاح على الصعيد الفيزيائي والبيولوجي أشغالاً وجلباً للمياه والأسمدة على مستوى قطع الأرض، ومن البديهي أن ذلك يجب أن يتم على أيدي المزارعين أنفسهم.

١١٢- ويـــتعين على لجنة التنمية المستدامة أن توصي بزيادة كبيرة في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمارات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي.

١١٣- وفي هذا السياق، يتعين أن يدعم تكييف إجراءات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ هذا المستوى بصورة فعلية، تشكيل تجمعات مهنية للمزارعين ومربي الماشية وتجمعات لسكان القرى والمجتمعات المحلية الريفية قادرة على التعاقد مع الجهات المنفذة الرئيسية على الصعيد الوطني ووكالات المساعدة، قصد تمكين الجهات المنفذة المحلية من إنجاز عمليات الاستصلاح هذه.

١١٤- وقـــد ترغب لجنة التنمية المستدامة بالتالي في تشجيع بلورة نهج للاقتصاد الكلي يُعرِّف الأطر المؤسسية والقانونـــية المؤاتية، ونهج للاقتصاد الجزئي على الصعيد المحلي يضمن استمرارية استغلال النظم البيئية عن طريق لوقاية وإعادة تهيئة المناطق المتردية ورفع إنتاجية الأراضي والعمال.